سيناريوهات ما بعد الاحتجاجات الإيرانية ومستقبل العلاقات الروسية . الإيرانية

(أراء حول الخليج، جدة، يناير 2024)

د. نـورهان الشيـخ*

منـذ نهايـة الثمانينـات، وعلـى مـدى مـا يزيـد عـن ثلاثـة عقـود، شـهد التعـاون الروسـي الإيرانـي تطـوراً ملحوظـاً فـى مختلـف المجـالات، ورغـم إنـه فـى البدايـة كـان أشـبه بـ "تعـاون الضـرورة"، خاصـة بالنسـبة لإيـران التـى كانـت تعتبـر موسـكو "الشـيطان الثـانى" بعـد الولايـات المتحـدة، إلا إن التطـورات الدوليـة والإقليميـة اللاحقـة جعلـت منـه خيـاراً اسـتراتيجياً مسـتقراً للبلـدين. ومـن أهـم هـذه التطـورات العمليـة العسـكرية الروسـية الخاصـة فـى أوكرانيـا التـى مثلـت منعطفـاً هامـاً باتجـاه تعزيـز الشـراكة الاسـتراتيجية بـين موسـكو وطهران والدفع بها إلى مستويات نوعية غير مسبوقة، مدعومة فى ذلك بعدة اعتبارات.

أولهـا، قـدرة النظـام فـى البلـدين علـى الصـمود فـى مواجهـة التحـديات الداخليـة والضـغوط الخارجيـة ممـا عـزز مـن الثقـة المتبادلـة والاطمئنـان إلـى اسـتقرار الشـراكة القائمـة بينهمـا. فقـد صـمدت روسـيا اقتصـادياً وسياسـياً فـى مواجهـة تسـونامى العقوبـات الغربيـة ودحضـدت كـل المراهنـات علـى انهيـار الاقتصـاد الروسـى، والنيـل مـن اسـتقرارها الـداخلى. كـذلك واجهـت إيـران موجـة عـدم الاسـتقرار علـى خلفيـة الاحتجاجـات التـى قادتهـا النسـاء ضـد المؤسسـة الدينيـة الإيرانيـة بعـد وفـاة الفتـاة مهسـا أمينـي، عقـب احتجـاز شـرطة الآداب لهـا فـي 13 سـبتمبر، واعتبـرت مـن أخطـر التحـديات للجمهوريـة الإسـلامية منـذ الثـورة حيـث انتشـرت فـي 161 مدينـة بجميـع المحافظـات الإيرانيـة الـ31، وتجـاوزت الخطـوط الحمـراء التـي تمـس جـوهر النظـام، مـع رفـع شـعارات تمـس شـخص المرشـد الأعلـي، ورافضـة للسـطوة الدينيـة، ووصـلت حـد أضـرام المتظـاهرين النـار فـي منـزل عائلـة المرشـد الإيرانـي الراحـل وقائـد الثـورة الاسـلامية ومؤسـس النظـام الحـالى الخمينـي الـذي تـوفي عـام 1989. ورغـم أن القمـع كـان أداة النظـام الرئيسـية فـى إخمـاد الغضـب الشـعبى، ممـا يعنـى أن النـار كامنـة تحـت الرمـاد، إلا إنـه اسـتطاع تجـاوز الأزمـة التـى كـادت أن تعصـف بـه، واسـتعاد قبضـته علـى مقاليـد الأمـور، مؤكـداً قـوة مؤسسـاته فـى مواجهـة الضـغوط الشـعبية والخارجية.

---

* أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

ثانيهـا، أن العقوبـات الغربيـة الضـخمة المفروضـة علـى روسـيا علـى خلفيـة العمليـة العسـكرية الروسـية الخاصـة فـى أوكرانيـا وضـعت البلـدين فـى خنـدق واحـد، وجعلـت كـل منهمـا متـنفس حيـوى لاقتصـاد الأخـر، وفرضـت دفـع التعـاون متعـدد الأبعـاد بـين البلـدين. يـدعم هـذا الرصـيد الهـام مـن التفاهمـات السياسـية بينهمـا حـول مـدى واسـع مـن القضـايا الدوليـة والإقليميـة الحيويـة لكليهمـا والتـى تمـس المصـالح والأمـن القـومى للبلـدين، وفـى مقـدمتها سـوريا، وأفغانسـتان، ونـاجورنى كاراباخ. وقـد عكسـت زيـارة الـرئيس بـوتين لطهـران فـى يوليـو 2022 ذلـك بوضـوح، واعتبـرت إعـادة إطـلاق للعلاقـات الروسـية علـى المستويين الاقتصادى والعسكرى.

علـى الصـعيد الاقتصـادى، حظـى تطـوير التعـاون فـى مجـال الطاقـة باهتمـام واضـح مـن الجـانبين، وذلـك فـى ظـل العقوبـات المفروضـة عليهمـا فـى هـذا المجـال. فقـد تـم الاتفـاق بـين البلـدين علـى أن تسـتثمر روسـيا 7 مليـارات دولار فـي حقـل أزاديجـان الواقـع علـى الحـدود الإيرانيـة العراقيـة، ممـا يمكـن إيـران وروسـيا مـن بيـع الـنفط المسـتخرج علـى أنـه عراقـي والإفـلات مـن القيـود المفروضـة عليهمـا. كمـا وقعـت شـركة "غـازبروم" الروسـية مـع الشـركة الوطنيـة الإيرانيـة للـنفط "NIOC" مـذكرة تفـاهم بقيمـة 40 مليـار دولار، تخطـط بموجبهـا "غـازبروم" للاسـتثمار فـي حقـول الغـاز فـي كـيش وشـمال بـارس وجنـوب بـارس، والأخيـر هـو الحقـل الـذى طالمـا احتـدمت المنافسـة عليـه بـين عـدد مـن الشـركات الأوروبيـة منهـا "توتـال" الفرنسـية و"إينـي" الإيطاليـة وكـذلك الشـركات الصـينية التـى عرضـت مـا أسـمته "صـفقة القـرن" بقيمـة ربـع تريليـون دولار للإسـتحواذ عليـه، إلا إن طهـران رفضـت وقبلـت بالشـراكة مـع روسـيا. ويتضـمن التعـاون فـى مجـال الطاقـة أيضـاً تزويـد روسـيا بـ 40 تـوربين، بهـدف مسـاعدتها علـى تجـاوز العقوبـات الغربيـة المفروضـة علـى إمـدادها بالتكنولوجيـا والمعـدات المتعلقـة بصـناعة الغـاز. وتعـانى طهـران مـن عقوبـات غربيـة مماثلـة لعقـود ممـا دفعهـا إلـى تطـوير الصـناعة المحليـة فـى هـذا المجـال وتحقيـق اكتفـاء ذاتى بنسبة 85% من المنشآت والمعدات اللازمة لصناعة الغاز الإيرانية.

كمـا أعلنـت طهـران فـى نـوفمبر 2022 عزمهـا اسـتيراد الغـاز مـن روسـيا عـن طريـق تركمانسـتان حيـث سـيتم نقـل الغـاز مـن روسـيا إلـى تركمانسـتان عبـر خـط لنقـل الغـاز، ثـم إلـى إيـران باسـتخدام خطـي نقـل يـدعمان 20 مليـار متـر مكعـب. وأكـد أحمـد أسـدزاده نائـب الشـؤون الدوليـة والتجـارة لـوزير الـنفط الإيرانـي أن هنـاك مباحثـات لتعـاون ثلاثـي فـى هـذا الاطـار. وذلـك فـى ضـوء تجـاوز اسـتهلاك الغـاز فـي إيـران حجـم الإنتـاج، ووجـود عجـز فـي إنتـاج الغـاز فـي الشـتاء بحجـم 200 مليـون متـر مكعـب، وتقـوم إيـران بإسـتيراد الغـاز مـن

تركمانستان لتعويض هذا النقص. كما إن طهران بإمكانها أن تشتري الغاز الروسي بـ"سعر مناسب" وتستخدمه في المناطق الشمالية، وبهذا لن تضطر لنقل غازها من الجنوب، حيث يتم إنتاجه، إلى الشمال، وعندها ستتمكن من تصدير غازها في الجنوب بسعر أعلى إلى جيرانها مثل باكستان وعمان، أو تزيد صادراتها الغازية إلى العراق وتركيا.

وتمتلك روسيا وإيران احتياطات هائلة من الغاز حيث تستأثر روسيا بالمركز الأول من حيث احتياطيات الغاز، بحوالى 49 تريليون متر مكعب، تليها إيران بحوالى 34 تريليون متر مكعب. وتحتل البلدين المرتبة الثانية والثالثة بين منتجى الغاز عالمياً على التوالى، وتعد روسيا أكبر مصدر للغاز عالمياً، وقادا البلدين معاً إنشاء منتدى الدول المصدرة للغاز الذى يضم 12 دولة من كبار مصدرى الغاز وهي: روسيا وإيران والجزائر ومصر والإمارات وغينيا الاستوائية وليبيا ونيجيريا وقطر وترينيداد وتوباجو وفنزويلا وعمان، وتمتلك هذه الدول مجتمعة أكثر من ثلثي احتياطي الغاز في العالم، وتساهم بحوالي 85% من تجارة الغاز الدولية، كما تمتلك 40% من خطوط أنابيب نقل الغاز.

لا تقتصر الطفرة فى التعاون الروسى الإيرانى على مجال الطاقة وإنما يتجاوزه لمجالات أخرى عديدة فى إطار تفعيل اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة التى سبق توقيعها بين موسكو وطهران خلال زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى موسكو في يناير 2022، وتصل مدتها إلى 20 عاماً، ومن شأنها أن تحل محل المعاهدة الأساسية التى تم إبرامها في 12 مارس 2001، والتي تم تجديدها ثلاث مرات، وانتهت في مارس 2021. وتتضمن الاتفاقية الجديدة تعزيز التعاون في مجالات عدة من أبرزها الطاقة، والنقل وتعزيز الصادرات، والمساهمة في إنشاء وتطوير البنى التحتية في إيران.

فقد اتفق البلدان على مضاعفة حجم التبادل التجارى بينهما، الذى تجاوز 4 مليارات دولار عام 2021، وإلغاء التعريفات الجمركية المتبادلة مما يسهم فى مضاعفة التبادل التجاري إلى 10 أضعاف في السنوات القادمة، خاصة مع اتفاقية التجارة الحرة التى تربط إيران والاتحاد الاقتصادى الأوراسى الذى يضم روسيا وبلوروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقيرجيزستان، وتتضمن إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين. هذا إلى جانب

بحر قزوين الذى تتشاطئ فيه كل من روسيا وإيران ويعد منفذ هام للتجارة والنقل المباشر بين الجانبين.

يعزز هذا التعامل بالعملات الوطنية حيث أعلن محافظ المصرف المركزي الإيراني علي صالح آبادي، خلال زيارة الرئيس بوتين إلى إيران، أن طهران وموسكو بدأتا التعامل بالريال الإيراني مقابل الروبل الروسي في مبادلاتهما الثنائية، وأن مصدري السلع يمكنهم بيع الروبل الذي يحصلون عليه من الجانب الروسي في السوق الإيرانية لاستيراد السلع من روسيا. وتزامنا مع حذف البلدين عملة الدولار من مبادلاتهما التجارية، بدأت بورصة العملات الإيرانية التداول بالروبل الروسي والريال الإيراني، وتأسيس نظام مالي موازي لنظام "سويفت" لتسهيل المعاملات بين الجانبين، ودمج إيران لمنظومة "مير" المصرفية الروسية مع نظيرتها "شتاب" الإيرانية.

من ناحية أخرى، أدى إغلاق الموانئ والأسواق الأوروبية أمام روسيا إلى إعادة توجيه التجارة الروسية إلى الشرق والجنوب، وبرزت فى هذا السياق أهمية ممر "شمال – جنوب" الذى يربط روسيا والهند عبر إيران، والتى ترددت روسيا فى تفعيله سابقاً، إلا إن الظروف المصاحبة للأزمة الأوكرانية دفعت الاتفاق على العمل به ليصبح أحد طرق التجارة الرئيسية لروسيا ودول المحيط الهندي، وبدأت أولى جولاته التجريبية في 11 يونيو 2022، ويتميز بأنه أرخص بنسبة 30% وأقصر بنسبة 40٪ من بعض المسارات التقليدية الأخرى، ويتكامل مع توجه طهران لإحياء اتفاقية الترانزيت الرباعية التي وقعتها إيران وسلطنة عمان وأوزبكستان وتركمانستان، وممر الترانزيت الجديد للسلع بين إيران وأذربيجان وجورجيا.

على صعيد التعاون العسكرى، الذى يعد محور أساسى للشراكة بين البلدين، مثلت موسكو مصدر رئيسى للأسلحة والعتاد العسكرى لإيران بعد أن أغلقت الولايات المتحدة وأوروبا أبوابها فى وجه إيران بعد الثورة الاسلامية. وقد ارتقى هذا التعاون خلال الأزمة السورية ليشمل التنسيق الاستخباراتى والاستراتيجى بل وسمحت إيران للقاذفات الروسية الإنطلاق من قاعدة "همدان" الإيرانية فى سابقة كانت الأولى من نوعها، وسلمت روسيا أنظمة الدفاع الصاروخي S-300 إلى طهران في عام 2016 ويتم التفاوض حول إمدادها بأنظمة S-400 الأكثر تطوراً. وعقب انتهاء الحظر المفروض على تصدير الأسلحة لإيران عام 2020 بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم 1020 الصادر في 9 يونيو 2010، بدأت المفاوضات بين البلدين لإستئناف صادرات

الأسلحة الروسية لإيران، وقام رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الإيرانية، محمد حسين باقري، بزيارة روسيا في أكتوبر 2021، لبحث شراء أسلحة تتضمن غواصات من فئة "كيلو" ودبابات "T-72" ومدرعات للمشاة ومروحيات وأنظمة مختلفة مضادة للدبابات ومقاتلات سوخوي.

في هذا الاطار، تم عقد صفقة لشراء معدات عسكرية من روسيا بقيمة 10 مليارات دولار، خلال زيارة رئيسي إلى روسيا فى يناير 2022، تتضمن ما لا يقل عن 24 طائرة مقاتلة من طراز سوخوى -35 فائقة المناورة، وتدريب 32 طياراً إيرانياً على قيادتها فى روسيا. هذا إلى جانب توسيع نطاق التعاون الفنى العسكرى، مما يمكن طهران من تمديد الخدمة والإصلاح والتحديث لمقاتلات "ميج 29" و "ميج 25" و"سوخوي 24 إم كيه" التي تخدم في القوات الجوية الإيرانية، وتمكنت طهران فى هذا السياق من تجديد المقاتلات الروسية سوخوى - 22 مما يتيح لها تشغيل ما بين 16 إلى 22 طائرة من هذا الطراز.

ساعدت العملية العسكرية الخاصة على دفع التعاون العسكرى بين البلدين إلى مستويات نوعية تؤشر لشراكة أعلى وأعمق اعتبرها البعض "شراكة دفاعية كاملة" وإن لم تصل بعد لمستوى التحالف الكامل والمعلن، ولعل أحد أهم أبعاد ذلك إمداد روسيا بالطائرات المسيرة الإيرانية. رغم امتلاك روسيا لطائرات مسيرة عالية التقنية، فقد اعتمدت بشكل متزايد على الطائرات بدون طيار الهجومية الإيرانية (شاهد 136)، التي أعيدت تسميتها بـ Geran-2 من قبل روسيا، نظراً لرخصها النسبى، وقدرتها على تحقيق الأهداف المحددة حيث يمكنها الطيران لأكثر من 1000 ميل بحمولات صغيرة من المواد شديدة الانفجار في هجمات انتحارية تتضمن التفجير الذاتي، أو ما يطلق عليه "كاميكازي"، فيما اعتبر دعم عسكرى من جانب إيران لروسيا.

ووفقاً لصحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية فإن موسكو وطهران اتفقتا خلال اجتماع في إيران في أوائل نوفمبر على توطين انتاج المسيرات الإيرانية فى روسيا وبناء مصنع لإنتاج ما لا يقل عن 6 آلاف طائرة مسيرة إيرانية لاستخدامها في الحرب في أوكرانيا، وفق نموذج جديد متقدم أكثر سرعة فى الطيران ولمسافة أبعد وأخفض صوتاً. وأن وفداً إيرانياً رفيع المستوى ضم اللواء عبد الله محرابي رئيس منظمة الجهاد لأبحاث القوة الجوية والفضائية التابعة للحرس الثوري، وقاسم دماوانديان الرئيس التنفيذي لصناعة طيران القدس وهي شركة تصنيع دفاعية إيرانية رئيسية، توجه إلى

روسيا في 5 يناير الماضي لزيارة الموقع المخطط لبناء المصنع فيه، المفترض في بلدة ييلابوجا بجمهورية تتارستان الروسية، على مسافة نحو 600 ميل (960 كيلومتراً) من موسكو، والوقوف على تفاصيل كيفية بدء المشروع وتشغيله، وأن مصنع الطائرات المسيرة يعد جزءاً من صفقة قيمتها مليار دولار بين روسيا وإيران. وأن البلدان بدءا فى نقل التصاميم والمكونات الرئيسية التي قد تسمح ببدء الإنتاج في غضون أشهر. يحقق هذا عدة أهداف للطرفين حيث يساعد على تلبية الاحتياجات الروسية المتزايدة من الطائرات المسيرة خلال عملياتها فى أوكرانيا، مع رفع الحرج والمساءلة عن طهران والاتهامات الموجهة لها بشأن تصدير الطائرات المسيرة لروسيا. إلا إن العقوبات الأمريكية استمرت تلاحق إيران، ففي 6 يناير، اليوم التالى لسفر الوفد الإيراني إلى روسيا، فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على قاسم دماوانديان، الذي تتهمه واشنطن بالإشراف على إمداد روسيا بالمسيرات الإيرانية، وسبق وأن فرضت عقوبات على اللواء محرابي عام 2021 بتهمة بناء وشراء محركات للمسيرات الإيرانية.

كذلك، فإنه وفقاً لمصادر غربية سلمت روسيا إيران أسلحة غربية كانت قد استولت عليها أثناء المعارك فى أوكرانيا، وأنه يمكن لطهران إجراء هندسة عكسية لهذه الأسلحة على النحو الذى يمكنها من تطوير قدراتها الدفاعية فى مواجهة هذه المنظومات، وتصميم نسخة خاصة بها وإنتاجها. وسبق أن أظهرت إيران قدراً كبيراً من الابتكار في الهندسة العكسية للأسلحة الغربية ونشرها في مختلف أنحاء المنطقة. ومنها أنظمة مضادة للطائرات صُممت جزئياً بالاستناد إلى أنظمة صواريخ أرض–جو أمريكية الصنع، تم شحنها إلى الحوثيين في اليمن، بالإضافة إلى طائرات بدون طيار مصممة على أساس طائرة أمريكية بدون طيار تم الاستيلاء عليها.

يصاحب ذلك تعزيز التعاون الأمنى والاستخباراتى بين البلدين لاسيما فى المجال السيبرانى، وخلال لقائه الأدميرال علي شمخاني، ممثل المرشد الأعلى وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في طهران، أشار نيكولاي باتروشيف، أمين مجلس الأمن القومي الروسي، فى نوفمبر 2022 عن ارتياحه لتسريع التعاون مع إيران في مختلف المجالات، وأن عقد أربعة لقاءات بين قادة البلدين خلال عام واحد يدل على إرادة طهران وموسكو للارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى استراتيجي، وحدد أهم هدف لزيارته لطهران فى تبادل الآراء مع الجانب الإيراني للإسراع في تنفيذ المشاريع المشتركة بالإضافة إلى توفير آليات ديناميكية لبدء مشروعات جديدة في المجالات المختلفة، ووضع خارطة طريق للتعاون الاستراتيجي لاسيما في مجال التعامل مع

العقوبات الاقتصادية والتكنولوجية. كما أكد تعزيز التعاون فى مجال الأمن السيبراني والتدابير لمواجهة التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين من قبل أجهزة الاستخبارات الغربية.

هذا فضلاً عن التعاون فى مجال الفضاء الذى يكتسب أهمية متزايدة خاصة للجانب الإيرانى فى ضوء فشل محاولات طهران لتطوير برنامج فضائي مستقل مما أجبرها على اللجوء إلى التكنولوجيا الروسية في هذا المجال. ويعود التعاون الفضائي الروسي الإيراني إلى عام 1998 وتطوير نموذج أولي لمشروع القمر الصناعي الإيراني. وقد أعلنت مؤسسة "روس كوسموس" الفضائية الروسية في 9 أغسطس 2022 عن أن صاروخ "سويوز – 2.1 بي" الفضائي الروسي أطلق من مطار "بايكونور" الفضائي ويحمل على متنه 16 قمرًا صناعياً صغيراً روسياً والقمر الصناعي الإيراني "الخيام". ويستخدم هذا القمر الإيراني في أغراض المراقبة العسكرية، ويسيطر الحرس الثوري الإيراني على برنامج الفضاء بشكل عام، وهو الأمر الذى تنفيه إيران، مؤكدة أنه لأغراض مدنية تجارية سلمية.

ثالثها، الأطر الجماعية الحاضنة والمعضدة للتعاون بين البلدين، وفى مقدمتها المنتدى الاقتصادي لدول بحر قزوين، ومنظمة شنجهاى للتعاون التى تم قبول إيران عضو كامل بها فى سبتمبر 2021، سبق ذلك الاتفاق الاستراتيجي الصيني الإيراني، في مارس من نفس العام، الذى يفتح آفاق رحبة للتعاون بين بكين وطهران فى مختلف المجالات ويجعل من الأخيرة محور ارتكاز هام فى مشروع الحزام والطريق الذى تقوده الصين. ويبرز فى هذا السياق، مثلث استراتيجى جديد يضم روسيا والصين وإيران، فقد دفعت التطورات الدولية والإقليمية لاسيما الاستنفار الأمريكى فى مواجهة الدول الثلاث، والتهديدات الناجمة عن الانسحاب الأمريكى من أفغانستان على أمن ومصالح كل من موسكو وبكين وطهران إلى تعزيز التفاهم والتنسيق فيما بينهم. كما تنظر طهران وبكين إلى موسكو إنطلاقاً من مقولة "أُكلت يوم أُكل الثور الأبيض"، وأن روسيا حائط صد إذا سقط سيحل الدور على الصين وإيران فى المواجهة مع الغرب.

تعد المناورات المشتركة التى تجريها الدول الثلاث أحد أهم أبعاد التنسيق والشراكة الثلاثية. ففى ديسمبر 2019 أجرت روسيا وإيران والصين مناورات بحرية فى المحيط الهندى أُطلق عليها "حزام الأمن البحري"، لتتوالى بعدها التدريبات المشتركة

الثلاثية والثنائية حيث شاركت إيران في مناورات "القوقاز الروسية" في سبتمبر 2020، واتفق الجانبان آنذاك على إجراء مناورات بحرية منتظمة في بحر قزوين والخليج العربي ومضيق هرمز. وشهد عام 2022 عدة مناورات ثلاثية منها مناورات بحرية وجوية في المحيط الهندي فى يناير 2022 بهدف معلن هو صد عمليات "القرصنة البحرية" وتضمنت المناورات محاكاة لقرصنة سفينتين، بمشاركة "وحدات سطحية وجوية من القوة البحرية الايرانية والقوة البحرية للحرس الثورى ووحدات بحرية من روسيا والصين، واستمرت ثلاثة أيام على مساحة 17 ألف كلم مربع في شمال المحيط الهندي. كذلك المناورات العسكرية المشتركة فى بحر العرب في أغسطس من العام نفسه، والتى تضمنت التدريب على إنقاذ المنكوبين ومكافحة القرصنة البحرية؛ وشاركت فيها 14 سفينة حربية ومساندة منها 3 قطع بحرية روسية وهى طراد "فاريج" وسفينة "أدميرال تريبوتس" المخصصة لمكافحة غواصات العدو وسفينة المساندة "بوريس بوتوما".

إلا إن نمو الشراكة الثلاثية بين موسكو وطهران وبكين لا تعنى أنها ستكون على حساب الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج، لاسيما المملكة العربية السعودية، فهناك حرص شديد من جانب موسكو على تطوير التعاون مع الرياض، خاصة وأن الأزمة الأوكرانية دفعت بالعلاقات الروسية السعودية لمستويات استراتيجية عالية وغير مسبوقة، تعول عليها روسيا كثيراً، وتعتبرها حجر زاوية فى ترتيبات النظام العالمى الجديد على المستويين الدولى والإقليمى، وفى المجالين الاستراتيجى والاقتصادى.

كما إنها لن تدفع روسيا، ولا بكين، للحرب نيابة عن إيران أو إلى جانبها حال نشوب مواجهة عسكرية مع واشنطن واسرائيل، وإن لم يمنع من دعمها على غرار دعم طهران وبكين لموسكو فى حربها بأوكرانيا. لكن قد يدفع الغرب القوى الثلاث إلى التنسيق لو بدأ الحرب معها جميعاً، ففى هذه الحالة ستحارب كل دولة منها على جبهتها الخاصة، روسيا فى شرق أوروبا، الصين فى تايوان، وإيران فى الخليج. وهذا أسوأ ما يمكن تصوره لأن معناها حرب عالمية ثالثة تأمل البشرية كلها فى تجنبها.

https://www.araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6468:2023-02-27-11-50-44&catid=4630&Itemid=172